

Distr.: Limited
29 April 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والخمسون

نيويورك، 29 نيسان/أبريل - 3 أيار/مايو 2024

البند 3 (ب) من جدول الأعمال

مناقشة عامة: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مشروع إعلان مقدم من رئيسة اللجنة

إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

نحن، وزراء وممثلي الحكومات، المجتمعين في الدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية، في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو 2024 في نيويورك، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام 1994، في سياق استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية⁽¹⁾ وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁾،

1 - نؤكد من جديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه⁽³⁾، ونتائج عمليات استعراضه، ونلاحظ الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية، مشددين على أن تقدّم الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية إرشادات خاصة بكل منطقة بعينها بشأن السكان والتنمية لكل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثائق الختامية المعنية؛

(1) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(2) قرار الجمعية العامة 1/70.

(3) قرار الجمعية العامة د-2/21، المرفق.



- 2 - نجدد تصميمنا على المضي قدما في التنفيذ الكامل والفعال والمعدل لبرنامج العمل، وعلى معالجة أعماله التي لم تتجز بعد بشعور من الاستعجال والواجب والمسؤولية، وبروح من التعاون الدولي والشراكة والتضامن العالميين، وعلى تعزيز الروابط بين السكان والتنمية في العمليات المتعددة الأطراف ذات الصلة، مقتنعين اقتناعا شديدا بأن برنامج العمل لا يزال مهما كما كان قبل 30 عاما؛
- 3 - نسلم بأن الديناميات السكانية، في عالم متنوع ديمغرافيا، بما في ذلك الاختلافات في وتيرة النمو أو التناقص السكانيين، وتغير الهياكل العمرية للسكان، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية، ستستمر في تشكيل العالم للأجيال الحالية والمقبلة؛
- 4 - نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق غايات وأهداف برنامج العمل وأهداف التنمية المستدامة، ونؤكد على أنه لا تزال هناك تحديات وعقبات تعترض سبيل تنفيذ برنامج العمل، ونتعهد، في هذا الصدد، باتخاذ المزيد من الإجراءات لكفالة تنفيذه الكامل والمعدل؛
- 5 - نعرب عن اقتناعنا الشديد بأن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه أمر حاسم لتحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتسريع تنفيذها، وأن الخطتين يعزز كل منهما الآخر ويجب أن يتحلى جميع أصحاب المصلحة بالجرأة في تحويلهما إلى إجراءات فعالة، بما يجسد توازنا بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بطريقة متكاملة، وسعيا إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، وإلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- 6 - نسلم بأن تنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا يتطلب زيادة الإرادة السياسية على جميع المستويات وحشد الموارد المناسبة والكافية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك توفير تمويل إنمائي مستدام وكاف يمكن التنبؤ به للبلدان النامية من جميع المصادر، وبأنه ليس من المتوقع أن تحقق الحكومات غايات وأهداف برنامج العمل بمفردها، ونؤكد من جديد التزامنا بالتعجيل بالتنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁴⁾ وبتخاذ المزيد من الإجراءات لتوسيع نطاق التمويل بغرض التنمية المستدامة؛
- 7 - نشجع الحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ برنامج العمل، عن طريق تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار والحصول عليها وأنشطة بناء القدرات؛
- 8 - نلتزم بتعزيز توافر البيانات السكانية عالية الجودة وفي الوقت المناسب وذات الصلة والمصنفة والموثوقة وإمكانية الحصول عليها، والتي تعتبر ضرورية لتنفيذ ورصد برنامج العمل وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030، وبتعزيز البحوث المتعلقة بالروابط بين السكان والتنمية المستدامة، وبمراعاة الاتجاهات والتوقعات السكانية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية؛

(4) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

9 - ندعو منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية وجميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى الالتزام التام بالتنفيذ الكامل والفعال والمعجل لبرنامج العمل وخطة عام 2030 وتكثيف إسهاماتها فيه.
